الأمم المتحدة

A/59/364

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٥٧، دُعيت الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلالها، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة.

وفي القرار نفسه، طُلب إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المختصة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات دون التعليل المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء التي قررت الجمعية العامة بموجبها أنه في حالة التأخر في تقديم تقرير ما، ينبغي أن يدرج السبب في حاشية الوثيقة.

061004 061004 04-51291 (A)
0451291

ويتضمن هذا التقرير وصفا للتطورات الجديدة، وللمساعدة المقدمة إلى منغوليا من الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة منذ صدور آخر تقرير عن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٠ (A/57/159). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ سلسلة من المشاورات غير الرسمية بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها لمنغوليا أن تحقق الاعتراف بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، حددت منغوليا الخيارين التاليين: '١' إبرام صك قانوني بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية مع جارتيها المباشرتين – الصين والاتحاد الروسي – يلحق به بروتوكول منفصل لكي توقع عليه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية؛ '٢' الاعتراف بهذا المركز وإعطائه الصفة المؤسسية على الصعيد الدولي عن طريق إرساء عرف دولي بشأن المركز.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي، بإجراء دراستين، عنيت الأولى بأوجه الضعف الاقتصادي والأمن البشري في منغوليا، وتناولت الثانية أوجه الضعف الإيكولوجي والأمن البشري في منغوليا. وترد نتائج هاتين الدراستين في هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، يشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة منغوليا على تحسين قدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية	٢–٥	٤
ثالثا – الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا	٦–٢٠	٥
رابعا – الخلاصة	٢١	١٣

أولا – مقدمة

١ – بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٧، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والمعنون ''الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية''، دعت الجمعية الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحُرمة حدودها، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة. وطلبت إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المختصة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة أعلاه. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٢ – منذ تقديم التقرير الأخير للأمين العام عن هذا الموضوع (A/57/159)، واصلت إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، عن طريق مركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم وتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٣ – وفي ذلك الصدد، عقد المركز سلسلة من المشاورات مع منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المهتمة بشأن سبل ووسائل تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ولتعزيز الاعتراف بهذا المركز وإعطائه الصفة المؤسسية على الصعيد الدولي، نظرت منغوليا في الخيارين التاليين: '١' إبرام صك قانوني بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية مع جارتيها المباشرتين – الصين والاتحاد الروسي – يلحق به بروتوكول منفصل لكي توقع عليه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية؛ '٢' الاعتراف بهذا المركز وإعطائه الصفة المؤسسية على الصعيد الدولي عن طريق إرساء عرف دولي بشأن المركز.

٤ – وترى منغوليا أن الخيار الأول هو الأكثر ملاءمة ويمكن تنفيذه عمليا. وفي هذا الصدد، عرضت منغوليا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، مسودة وثيقة عنوانها ''العناصر الأساسية لمعاهدة تبرم بين منغوليا وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية''. ورحبت الصين بفكرة إبرام معاهدة بين الدول الثلاث. وبمناسبة زيارة رئيس منغوليا للصين في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقع البلدان بيانا مشتركا نص،

في جملة أمور، على ما يلي ''... ويرى الجانبان أن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية مفيد لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وأعرب الجانب الصيني عن دعمه لجهود منغوليا لتأمين هذا المركز ...''. كذلك أعربت روسيا رسميا عن استعدادها لاستئناف المشاورات بشأن مسألة إبرام صك قانوني ثلاثي بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٥ - والخيار الآخر الذي ستعمل منغوليا على تحقيقه بموازاة الخيار الأول هو السعي للاعتراف بهذا المركز وإعطائه الصفة المؤسسية على الصعيد الدولي. وترى منغوليا أن من الممكن إرساء عرف دولي بشأن المركز عن طريق قيام المنظمات الدولية بإيراد إشارات مرجعية مستمرة ومتسقة دعما لهذا المركز في وثائقها ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ترى منغوليا أن من المهم القيام، بالتعاون مع الخبراء والمحللين القانونيين، بصياغة العبارات المحددة والشكل المحدد للإشارات المرجعية التي ستستخدم في تلك الوثائق على نحو يدل على نشوء عرف دولي جديد بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

ثالثا - الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا

٦ - استجابة لطلب من حكومة منغوليا، أوفدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بعثة إلى منغوليا لإجراء دراسة نطاق، بدعم من المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تقصي عملية إجراء الدراسات المقترحة المعنية بأوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي وتحديد ما يمكن أن تحتويه. وعقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ اجتماعا تشاوريا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ضم البعثة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتم الاتفاق على أن تساعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منغوليا في تعزيز أمنها الدولي بإجراء دراستين عن أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي.

أوجه الضعف الاقتصادي والأمن البشري في منغوليا

٧ - أوفدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعثة إلى منغوليا في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بهدف إعداد دراسة عنوانها ''أوجه الضعف الاقتصادي والأمن البشري في منغوليا''. وعقدت البعثة اجتماعات مع جهات من بينها، المنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلي مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري لمنغوليا في

أولان باتار، ووزارة الخارجية، واللجنة الاقتصادية الدائمة بالبرلمان، ووزارة المالية والاقتصاد، ووزارة الصناعة والتجارة، ومجلس الأمن الوطني، ومكتب الإحصاء الوطني، والمصرف المركزي لمنغوليا، وجامعة منغوليا الوطنية، والأكاديمية المنغولية للعلوم، وقادة المعارضة، وممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية.

٨ - وشملت الدراسة ما يلي: '١' أداء منغوليا على صعيد الاقتصاد الكلي؛ '٢' الجوانب المؤسسية ذات الصلة؛ '٣' قدرة منغوليا على المنافسة؛ '٤' الفقر وعدم المساواة في منغوليا؛ '٥' التفاوتات بين التنمية الحضرية والريفية؛ '٦' النُّهُج السليمة بيئيا لتنمية منغوليا؛ '٧' آفاق التكامل دون الإقليمي والإقليمي؛ '٨' النموذج المنغولي للتنمية الاقتصادية. وفي حين أن التحديات الإيكولوجية والبيئية لمنغوليا دُرست بالتفصيل في دراسة مرافقة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرت دراسة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في التحديات الاقتصادية والضعف من زاوية الاستدامة، التي تستنتج آثار النشاط الاقتصادي على البيئة، وفي الانشغال بكفالة عدم إهدار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لمنفعة الأجيال المقبلة. ومن ثم فإن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة تمثل في إجراء توثيق وتحليل متعمق بطريقة شمولية لأوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي وأوجه الضعف ذات الصلة في منغوليا.

٩ - وأسفرت الدراسة عن النتائج والتوصيات الرئيسية التالية:

النمو والتنمية المستدامة

- تتمثل أهم مسألة متعلقة بالضعف في منغوليا في الكيفية التي ستتطور بها أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع معدلات النمو العالية التي تتوقعها الحكومة، استنادا إلى التوسع في إنتاج النحاس والذهب والكشمير - وعلى وجه الخصوص، ما يعنيه التوسع بالنسبة للعمالة، وتوزيع الدخل، والبيئة
- يتمثل أحد أوجه الضعف الرئيسية في منغوليا في تقلب أسعار الذهب والنحاس بالإضافة إلى الكشمير، مما سيؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل. وجاء في الدراسة أنه من الضروري استغلال أوقات الازدهار، الناجمة عن صادرات سلع أساسية مثل الذهب والنحاس، بوصفها فرصة لتوفير نوع الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، عوضا عن الاستهلاك، التي يمكن إدامة أمد مكاسبها لوقت بعيد في المستقبل

- هناك حاجة لوضع استراتيجية طارئة أخرى تحسبا لاحتمال انهيار أسعار السلع الأساسية. وينبغي أن تعامل الزيادة المفاجئة في الإيرادات الحكومية من زيادة أسعار السلع الأساسية بوصفها فرصة لادخار أموال والاحتفاظ بها كاحتياطي عوضا عن اعتبارها نموا مضمونا في الإيرادات الوطنية أو مرتكزا للاستهلاك الحالي

- يعتبر التأهب الوطني للكوارث استجابة واضحة لأوجه الضعف الطبيعية العديدة التي تشهدها منغوليا والتي تمثل موضوعا لتعاون دولي كبير. وكاستجابة وطنية، أُنشئت الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويمكن اعتبار ذلك تطورا إيجابيا، في تحول من الدفاع المدني إلى التأهب للكوارث وإدارتها، بما في ذلك كيفية التعامل مع كوارث شتاء الزود (dzud) بالغ القسوة، (وهو كارثة شتوية تشهدها منغوليا وحدها تحدث نتيجة للجفاف في الصيف الذي تليه عواصف ثلجية مبكرة وعنيفة تهبط فيها درجات الحرارة إلى ما دون المتوسط)

- قد ترغب الحكومة والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث بصفة خاصة في أن تدرج ضمن أعلى أولوياتها الوطنية استخدام تكنولوجيات ملاجئ وإمدادات الطوارئ للبشر والحيوانات في حالة حلول شتاء الزود بالغ القسوة مرة أخرى

تمويل التنمية

- قامت المساعدة الإنمائية الرسمية بدور الجهة التي تمتص الصدمات وحملت بعض العبء الذي كانت منغوليا تحمله قبل عام ١٩٩٠، مع المساعدة التي كانت تتلقاها من الاتحاد السوفياتي السابق

- توفر خدمة المساعدة الإنمائية الرسمية مهنة تدر دخلا جيدا للمنغوليين المتعلمين ويرجح أن تظل كذلك في المستقبل القريب. والفوائد الثانوية التي تنجم عن المعرفة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإجراءات المانحين وأساليبهم الإدارية يمكن أن تساعد منغوليا في تنمية خدماتها الاستشارية الخاصة بها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وإدارة المشاريع

- تحدد الدراسة ثلاث مسائل هامة متصلة بالمدخرات المحلية قد ترغب الحكومة في أجراء المزيد من الدراسة لها، وهي: '١' الحاجة إلى الإبلاغ الدقيق عن المدخرات العينية؛ '٢' الحاجة إلى تعبئة المدخرات الخاصة في المناطق الريفية؛ '٣' الفارق بين معدلي الإقراض والاقتراض، وهو ما يكون عادة متحيزا ضد صغار المدخرين

التنمية الصناعية

- قد ترغب منغوليا في تعويض انخفاض معدل التصنيع فيها، وإغلاق العديد من مشاريعها الصناعية نتيجة للمنافسة الأجنبية، بالشروع في أنشطة إنتاجية جديدة خارج القطاع الرئيسي لأن ذلك القطاع ضعيف إيكولوجيا ولن يستطيع أن يدعم بسهولة على المدى الطويل معدل النمو الذي يبلغ ٦ في المائة أو أكثر اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

- قد ترغب منغوليا في أن تستخدم بالكامل فرص وصولها غير المحكوم بحصص إلى أسواق المنسوجات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي توفير الحوافز لمنتجي الكشمير، في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، لتمكينهم من منافسة المنتجين الأجانب الذين يتمتعون بأسعار فائدة أدنى

- قد ترغب منغوليا في أن تستغل بالكامل المرونة التي تتمتع بها حاليا في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية لفرض تعريفات حمائية انتقائية على الصناعات التي تكون قادرة على المنافسة فيها ولإبقاء تلك التعريفات منخفضة أو إلغائها بالنسبة للمنتجات التي لا تصنعها محليا أو التي لا تستطيع المنافسة فيها

تنمية قطاع الخدمات

- قد ترغب منغوليا في استخدام قوة العمل العالية التأهيل فيها لتنمية صناعات المعلومات والصناعات القائمة على المعارف المسماة بالصناعات ''عديمة الوزن''. ويمكن لهذه الصناعات أن تستوعب عددا أكبر من العمال الشباب الذين كانت ستستوعبهم خدمة المساعدة الإنمائية الرسمية

- ينبغي لشركات الهندسة والاستشارات المنغولية، لو توفرت لها الحوافز المناسبة، أن تكون قادرة على المنافسة في العقود الدولية

- تعتبر الدراسة أن الحكومة ستحتاج إلى المزيد من المساعدة والدعم في تعزيز قدرتها على التفاوض للتعامل مع التجارة الدولية والمؤسسات المالية التي تشمل، فيما تشمل، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

منغوليا في التجمعات الدولية

- من مسارات التعاون الدولي التي يمكن أن تثبت أهميتها البالغة لمنغوليا السعي لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب والتماس المساعدة من المانحين الجدد للمساعدة الإنمائية

الرسمية. وقد ترغب الحكومة في استخدام فئة تصنيفها من قبل الأمم المتحدة ضمن البلدان النامية غير الساحلية لهذا الغرض، وتعزيز صلات تعاونها الاقتصادي والتقني مع البلدان المتقدمة النمو غير الساحلية

- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر أمن منغوليا بتوفير تشكيلة أكثر تنوعا من الشركاء الدوليين الذين لهم مصلحة في تقدم البلد
- قد ترغب منغوليا أيضا في وضع معايير بيئية ذات مستوى عالمي، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات البيئية المناظرة في بلدان المساهمين الرئيسيين
- حددت هذه الدراسة الحاجة إلى تحسين الإدارة المستدامة للغابات لتعويض إزالة الغابات التي حدثت منذ تسعينات القرن الماضي
- فيما يتعلق بالمسائل المتصلة ببلدان العبور، فإن الاتفاق الثلاثي بين منغوليا وجارتيها الصين وروسيا، الذي تقوم منغوليا حاليا بالتفاوض بشأنه بنشاط، بالاستعانة بخدمات استشارية من كيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يمكن أن يكون نموذجا تحذو حذوه البلدان النامية غير الساحلية الأخرى.

١٠ - وقد تأكد من تحليل هذه الدراسة أنه، في المحصلة النهائية، ازدادت أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في منغوليا كثيرا منذ عام ١٩٩٠، على الرغم من جميع الإصلاحات التي نفذت في مجال السياسات العامة. وهناك هيكل أساسي قانوني وإداري جيد قائم للتعامل مع أوجه الضعف هذه. ومن المسلم به على نطاق واسع أن مواجهة هذه التحديات مهمة تقع في المقام الأول على عاتق الحكومة الوطنية. إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي الإبقاء على التزامه القوي بالشراكة مع منغوليا، وعليه ألا يستخدم الارتفاع الأخير في معدلات النمو الاقتصادي مبررا لتحويل اهتماماته وتمويله إلى مكان آخر. وكما وردت الإشارة آنفا، يستند النمو إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية وبيئية هشة تقتضي من مقرري السياسات وشركائهم الدوليين اهتماما متأنيا. ولن تتمكن منغوليا من معالجة أوجه الضعف العديدة لديها وتحقيق الأمن البشري للمنغوليين كافة في نهاية المطاف إلا باعتماد النهج الوطني والدولي المشترك المتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري.

أوجه الضعف الإيكولوجي والأمن البشري في منغوليا

١١ - بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودا للتعاون الوثيق مع الحكومة لاستعراض أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي في منغوليا ومعالجتها، عملا بإطار برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي الحالي للتعاون القطري لمنغوليا (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، فضلا عن قرار الجمعية العامة ٥٧/٦٧.

١٢ - وركز البرنامج على الحكم الديمقراطي والتحول الاقتصادي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في إطار التعاون القطري الآنف الذكر، مع مراعاته التامة للمرحلة الانتقالية السياسية والاقتصادية التي تمر بها منغوليا ولوضعها الجغرافي والبيئي الفريد. وقد ركز البرنامج على هذه المجالات الرئيسية الثلاثة بصورة مترابطة بغية تعزيز تنمية مستدامة وعادلة في البلد والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١٣ - وفيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، ساعد البرنامج الإنمائي في البرامج التي تهدف إلى تحسين المساءلة والشفافية والقدرة على الاستجابة لدى الحكومة والأطراف الأخرى حتى يكفل تحسن الحكم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية. وتشمل مشاريع البرنامج الرئيسية في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ تقديم الدعم من أجل إدارة الحكومة الجيدة لبرنامج الأمن البشري، وتنمية قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، وتعزيز البرلمان. واستنادا إلى المناقشات التي جرت في اجتماع الفريق الاستشاري للمانحين، المعقود في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وُضع أيضا برنامج جديد لتنسيق المعونة.

١٤ - وفي مجال التحول الاقتصادي والحد من الفقر، ركز البرنامج الإنمائي على تعزيز القدرة التحليلية لدى الحكومة من خلال إنشاء فريق لأبحاث الفقر في وزارة المالية والاقتصاد، والميزنة التي تراعي الشؤون الجنسانية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك قدم البرنامج الدعم للحكومة لإصدار تقرير عام ٢٠٠٣ للتنمية البشرية الوطنية الذي يسلط الضوء على تعميق حالات عدم المساواة والتفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية ويدعو بالتالي إلى النمو لصالح الفقراء والتنمية المتوازنة. وأشارت الدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي لأوجه الضعف الإيكولوجية في منغوليا إلى أن هناك حاجة لزيادة الاستثمار من جانب الحكومة والبلديات والمانحين للحد من الفقر في المناطق الحضرية. وبغية المساعدة في تبادل الخبرات الناجمة عن الدروس المستفادة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال العقدين الماضيين عبر المناطق الإقليمية واكتساب وجهات نظر مقارنة بشأنها، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفد الحكومة المنغولية إلى مؤتمر دولي رفيع المستوى للسياسات العامة معني بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، نظمه البرنامج في هانوي يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وحضره نحو ٢٠٠ مشارك، حيث ضم كبار

المسؤولين، والأساتذة الجامعيين، ومقرري السياسات، وممثلي وسائط الإعلام، والباحثين من آسيا، والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

١٥ - ومثلت الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أكبر ملف للمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أولان باتار. وبما أن العامل المباشر في نمو منغوليا الاقتصادي مؤخرا ومصادر الرزق للفقراء فيها هو استخراج الموارد الطبيعية، ركز البرنامج الإنمائي مساعدته على بناء المؤسسات والبحث الرامي إلى توفير قاعدة وضع السياسات وأعمال تنفيذها بشأن إدارة الموارد الطبيعية. وتغطي برامج التنوع البيولوجي التي نفذها البرنامج الإنمائي في مناطق السهوب الشرقية وغوبي وألتاي - سايان ثلاث مناطق إيكولوجية في منغوليا. ويهدف برنامج الإدارة المستدامة للمروج الطبيعية إلى تحسين إدارة المراعي من أجل تحسين سلالات المواشي الرعوية، وهو ما يشكل القطاع الزراعي الرئيسي والتقليدي لمنغوليا. ومشروع كفاءة الطاقة في الإسكان يهدف إلى حماية بيئة منغوليا عن طريق الدعوة إلى اعتماد التكنولوجيا وأساليب التشييد المبتكرة في كل من القطاعين العام والخاص للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعلاوة على ذلك، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع لإدارة الكوارث، وذلك بهدف المساعدة في مواجهة التحديات الإنمائية غير العادية التي تواجهها منغوليا نتيجة لمناخها وطبوغرافيتها، وخاصة لتعزيز تأهبها لشتاء الزود بالغ القسوة.

١٦ - وقد تولى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في أولان باتار إجراء دراسة عن ''أوجه الضعف الإيكولوجي والبشري في منغوليا'' وتمويلها ودعمها. وقد تولى الإشراف الرئيسي على تنفيذ الدراسة خبير دولي بالتعاون مع مستشار وطني. وأجرى الفريق مشاورات ومناقشات مستفيضة مع عدد من الوزارات المختصة، والحكام المحليين، وأساتذة الجامعات، والباحثين، ومانحي العون الثنائي والمتعدد الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني. وقام الفريق كذلك بزيارات ميدانية للمناطق الرعوية، ومناطق تعدين الذهب، والغابات والمناطق التي أعيد تشجيرها، ومواقع التخلص من النفايات الصلبة، والأحياء التي تضم مساكن الرحل (ger)، ومختلف المواقع الأخرى على امتداد البلد.

١٧ - وحددت الدراسة مسائل الأمن الإيكولوجي التي تؤثر على حاضر منغوليا ومستقبلها. وتتراوح الشواغل المتعلقة بالموارد الطبيعية والإدارة البيئية هذه بين تلوث الهواء والمياه، والنفايات الصلبة والخطرة، والمناخ القاسي وتغير المناخ مؤخرا، والكوارث الطبيعية، وإزالة الغابات والتصحر، وفقد التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، وافتقار الحكومة إلى القدرة على وضع نظم وسياسات إيكولوجية فعالة وتتسم بالكفاءة وتنفيذها وإنفاذها. ويربط التقرير شواغل منغوليا بشأن الضعف الإيكولوجي بالضغط على البيئة الطبيعية الناجم

عن الاقتصاد المنغولي. ومواصلة الاعتماد التقليدي على الطريقة المشتتة لتربية الحيوانات التي تقوم على مروج طبيعية هشة والطفرة التي حدثت مؤخرا في أنشطة التعدين مسائل قد لا تلائم الاستدامة البيئية.

١٨ - وتشمل التوصيات المقترحة للحكومة في الدراسة إنشاء إطار قانوني ومالي وتشغيله لضمان الإدارة المستدامة للمياه، والمراعي، والأراضي، والغابات، وغير ذلك من الموارد الطبيعية، وتطبيق مبدأ ''تحميل الملوثين تكاليف التلوث''، والتعاون الإقليمي والدولي بشأن تغير المناخ، والتعدين المؤاتي للبيئة، وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية، والتوعية بمسائل حفظ الطاقة، والإدارة السليمة للنفايات. وقد جرى تحسين التقرير، حيث أُدمجت فيه التغذية المرتدة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، المحليين والدوليين على السواء، وأيضا من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

قدرة منغوليا على التصدي للكوارث الطبيعية

١٩ - منغوليا بلد معرض لمجموعة متنوعة من الكوارث الطبيعية، مثل شتاء الزود بالغ القسوة، والفيضانات السريعة، والعواصف الرملية والثلجية، والزلازل. ويزيد من حدة هذه الكوارث المناخ القاسي في البلد، حيث أن درجة الحرارة الشتوية تنحدر لتبلغ ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر في أولان باتار التي يعيش فيها أكثر من ثلث سكان البلد. ويشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة حكومة منغوليا على تحسين قدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية. ومن المسائل الجديرة بالإشارة إليها هنا مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ساعد في سن قانون جديد لإدارة الكوارث في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وإنشاء الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في أوائل هذا العام. وبعد إنشاء الوكالة الخاضعة لسلطة مكتب رئيس الوزراء، طلبت حكومة منغوليا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إيفاد فريق من أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق لتحليل نظام التصدي للكوارث بأسره في البلد والتوصية بسبل لتحسينه. وقام فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، الذي يضم ١٠ أعضاء، والمؤلف من خبراء في إدارة الكوارث من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسويد وسويسرا والصين والفلبين والمملكة المتحدة وهولندا واليابان، بزيارة منغوليا في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ واجتمع بممثلين لجميع الإدارات الحكومية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر المنغولي، والمنظمات غير الحكومية، والبنك الدولي، والمانحين مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، فضلا عن حكومة مدينة أولان

باتار. وقام الفريق أيضا بزيارات ميدانية إلى مقاطعات (Aimags) درخان وبلغان وأوفز وأوفورخانغاي وبيان هونغور.

٢٠ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق أن كثيرا من الاهتمام قد أُولي لوتيرة حدوث ظاهرة الزود في منغوليا، حيث أن أكثر كارثة طبيعية تسببيا للمشاكل يمكن تصورها هي حدوث زلزال في أولان باتار في فصل الشتاء تتضرر فيه محطات الطاقة التي تزود المدينة بالكهرباء. ونتيجة لدرجات الحرارة شديدة الانخفاض (٤٠ درجة مئوية تحت الصفر) وقدرة منغوليا المحدودة جدا على أنشطة البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، يتوقع حدوث عدد كبير من الإصابات. وسيتطلب هذا السيناريو تقديم مساعدة دولية سريعة وفورية، خاصة من الأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية. وللتأهب لهذا الاحتمال، يتعين على منغوليا أن تشارك في المجموعة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ من الفريق الدولي الاستشاري للبحث والإنقاذ في أقرب وقت ممكن. (يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصفته أمانة للفريق الدولي الاستشاري للبحث والإنقاذ). وقبل أن يغادر فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق منغوليا قدم تقريرا عنوانه ''بعثة فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق إلى منغوليا، تقييم القدرة الوطنية على التصدي للكوارث، ٢٧ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤'' إلى حكومة منغوليا والمنسق المقيم للأمم المتحدة، حيث غطى طائفة كاملة من مسائل إدارة الكوارث في منغوليا. وناقش الفريق في التقرير الإطار القانوني والحكومي الوطني للتصدي للكوارث، والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، والقدرة الوطنية والمحلية على التصدي للكوارث، والتخطيط للكوارث الطارئة، والرصد، والقدرة على تقييم الضرر وتحليل الاحتياجات، والتوعية والتثقيف الجماهيريين. وتضمن التقرير ٣٣ توصية محددة واقترح جدولا زمنيا لتنفيذها. وفي رسالة موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعرب رئيس وزراء منغوليا عن تقديره لبعثة الفريق والتقرير. وبالإضافة إلى ذلك أعلن رئيس الوزراء أن التوصيات الواردة في التقرير ''توصيات ناتجة عن تفكير متعمق وعملية'' وأن حكومة منغوليا تتطلع قدما إلى تنفيذها ''في أقرب وقت ممكن''.

رابعا - الخلاصة

٢١ - كما ورد الوصف آنفا، لقي مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن جهودها لتعزيز أمنها الدولي، دعما دوليا واسع النطاق. وفي هذا الصدد، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى منغوليا من أجل تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة

خالية من الأسلحة النووية. ويأمل الأمين العام في أن تؤدي المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المساهمة بقدر كبير في تدعيم وتعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي. وستواصل الأمم المتحدة مساعدة منغوليا في كفالة أن يكون مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية فعالا ومعترفا به على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، ستواصل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في منغوليا تقديم المساعدة للبلد في التصدي لأوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي، خاصة أوجه الضعف التي حددتها الدراستان اللتان قادت الأمم المتحدة إجراءهما مؤخرا. كذلك يأمل الأمين العام في أن تسهم المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن في منغوليا التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية واقتصادية، مما يعزز جهود منغوليا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب الأمين العام بالدعم المقدم من المجتمع الدولي لتعزيز الجوانب غير النووية للأمن الدولي في منغوليا. ويشجع الأمين العام أيضا الدول الأعضاء على استخدام آلية الفريق الدولي الاستشاري للبحث والإنقاذ لمساعدة منغوليا في بناء القدرة على البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية فيها.